

التحقيق المشترك للكتب متعددة المجلدات:

لظرة على منهج تحقيق كتاب قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة للشيخ
جميل بن خميس السعدي

الدكتور خلفان بن زهران بن حمد الحجري

قسم دراسات المعلومات

جامعة السلطان قابوس

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على آلية العمل المتبعة في تحقيق واحد من أضخم المؤلفات الموسوعية العربية على الإطلاق، و هو كتاب قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة لمؤلفه الشيخ جميل بن خميس السعدي العماني من علماء القرن الثالث عشر الهجري، و الذي يقع في تسعين جزءا. حيث شكل فريق علمي رسمت له خطة محكمة لخطوات و وسائل العمل. و قد تفرع من الفريق الرئيس فرق أخرى اختصت كل واحدة منها بجانب من جوانب العمل: كرقن النص، و مقابله، و تصحيحه. إضافة إلى فرق أخرى لضبط النص و تخريج الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية الشريفة، و شرح ما يحتاج إلى إيضاح من المسائل العلمية. و يجري العمل حاليا قدما نحو إنجاز مشروع تحقيق الكتاب حتى يبلغ غايته، خاصة بعد ضمان التمويل اللازم له، و إنشاء المركز العلمي للتحقيق الذي ينضوي فريق العمل حاليا تحت رايته ليشكل مشروع انطلاق لتحقيق كتب التراث العماني تباعا بعد الإنتهاء من تحقيق الكتاب المذكور.

1. تمهيد

يعد التحقيق و النشر من العمليات الهامة لكتب التراث حتى يتم الانتفاع من علومها و تعم الفائدة من مكوناتها. فالكتاب المخطوط يظل في الغالب حبيس الرف في المكتبة التي حظيت به فلا يغادره إلا بعد سلسلة من الإجراءات المعقدة و القيود الصارمة بحجم الكثير من الباحثين من الولوج في متاهاتها. و هو مع ذلك يواجه تيار الزمن بكل ما يجلبه له من وسائل الإبادة و الفناء و الحشرات و الرطوبة وغيرها ينتظر من يتلطف عليه و يتكرم ليخرجه من محبسه لينطلق حرا يتردد بين المكتبات و معارض الكتب و القراء و المثقفين دون عائق أو قيد. و نظرا لان المخطوطات العربية قد مرت عليها مراحل من عمر الزمن تغيرت خلالها الثقافات و تنابعت، و تبدلت و سائل و أدوات الكتابة و تعددت الخطوط المكتوبة بها و تنوعت، فإن نشرها على حالها الذي وجدت عليه يعد مخاطرة بها و بما تحويه من علم و معرفة. ذلك لأنها سوف تخرج مليئة بالأخطاء الإملائية و النحوية، مضافا إليها إضافات النساخ و تعديلات المالكين الأمر الذي قد يسئ إليها و إلى العلماء الذين سهروا على تأليفها أكثر مما يخدمها أو يخدم الناس بعلومها. و من هنا فإنه لا مجال لإبعادها عن تلك المخاطرة إلا بنشرها محققة تحقيقا علميا واعيا.

و نظرا لما تتطلبه عملية التحقيق من معرفة بفنون و علوم شتى كعلم اللغة و الخطوط، إضافة إلى الإلمام بموضوع

الكتاب المحقق، فإن الإقدام على هذه العملية يجب أن يكون مقرونا بالصبر و الأناة و الحرص على أداء المهمة يعطي للكتاب و الكاتب حقه دون إخلال بموضوع أو تدخل في رأي.

و المؤلفات متعددة الأجزاء، خاصة تلك التي تبلغ مجلداتها العشرات فإن تحقيقها يتطلب جهدا و وقتا أكبر، مما يوجب القيام به من قبل فريق من المحققين و الباحثين و مساعدتهم أمرا محتوما إذا ما أريد إنجازها في وقت محدد. و عندئذ بد من وجود خطة عمل مبنية على منهج علمي سليم تبين لكل فرد من أفراد الفريق مسؤوليته و وظيفته في العمل حتى يخرج متناسقا.

و تتطرق هذه الدراسة إلى منهج التحقيق لواحد من أضخم المؤلفات العربية، و هو قاموس الشريعة الحاوي طرق الوسيعة الذي وضعه مؤلفه الشيخ جميل بن خميس السعدي في القرن الثالث عشر الهجري في أكثر من تسعين جزءا. حيث أسس لهذا العمل لجنة مكونة من عدد من الباحثين و مساعدتهم بدأت مهمتها منذ عدة أعوام و ما زال العمل مستمرا.

2. منهج البحث و الإجراءات

اقتضت طبيعة هذه الدراسة اتباع المنهج النوعي المتمثل في جمع البيانات من خلال ما توفر من نصوص مكتوبة في المصادر العلمية و المنتديات الإلكترونية حول موضوع الكتاب و مشروع تحقيقه. إضافة إلى زيارة ميدانية لفريق العمل و إجراء مقابلة مفصلة مفتوحة الأسئلة مع رئيسه. و في فترة لاحقة من إجراء المقابلة تمت استضافة رئيس الفريق من قبل منتدى الحارة العماني الإلكتروني على الرابط <http://alharah2.net/alharah/t55328.html>. و قد أفاد الباحث من بعض المعلومات الواردة للتأكيد على المعلومات التي استقاها سابقا من خلال المقابلة والزيارة الميدانية.

3. الإطار العلمي للدراسة:

3.1. التحقيق

جاء في لسان العرب لابن منظور تحت مادة "حقق" : "الحق نقيض الباطل و جمعه حقوق و حقا" و في حديث التلبية: لبيك حقا حقا أي غير باطل، و هو مصدر مؤكد لغيره أي أنه أكد به لمعنى ألزم طاعتك الذي دل عليه لبيك" ثم قال بعد شرح طويل : "الحقيقة ما يصير إليه حق الأمر ووجوبه، و بلغ حقيقة الأمر أي يقين شأنه.... و الحقيقة في اللغة ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه" (1)

و على هذا فالتحقيق للمخطوطات يعني ردها إلى أصلها أي إخراج نص المخطوط و عنوانه على الصورة التي تركها عليها مؤلفه، كما يتضمن ذلك التثبت من صحة اسم المؤلف و التأكد من نسبة الكتاب إليه. و التحقيق العلمي الصحيح للمخطوطات الذي يضمن إخراجها صحيحة كما تركها مؤلفوها دون زيادة أو نقصان أو تحريف لابد أن يتم من خلال تحقيق المحاور التالية (2):

1- تحقيق عنوان الكتاب. و يتطلب ذلك من المحقق جهدا كبيرا، حيث يجب عليه الرجوع إلى كتب التراجم و فهارس الكتب كالفهرست لابن النديم و كشف الظنون و ما شابهها، و ذلك للتأكد من أن العنوان الذي ورد في

المخطوط هو نفسه الذي وضعه مؤلفه. أو أن يقوم باستكمالها إن وجدته ناقصا أو تصحيحه إن كان محرفا.

2- تحقيق اسم المؤلف و التأكد من نسبة الكتاب إليه. فالحقق سوف يكون مسئولا عن نسبة الكتاب الذي يحققه لمؤلف معين، و لذلك فلا بد له من اتخاذ الحيلة و الحذر في هذه النسبة. فلا يكتفي بالاسم الذي يجده في مقدمة الكتاب أو في خاتمته بل عليه أن يعود للمراجع و المصادر التي تعينه في التأكد من أن ذلك الاسم هو اسم مؤلف الكتاب. و إذا لم يرد اسم المؤلف في أي جزء من أجزاء المخطوط أو ورد ناقصا أو محرفا فإن كتب التراجم و الفهارس قد تعينه في العثور على الاسم الصحيح للمؤلف. و كلما رجع المؤلف إلى عدد أكبر من المراجع في ذلك كان أدعى للاطمئنان إلى صحة ما توصل إليه من نتائج.

3- تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربا لنص مؤلفه. و هذا أمر غاية في الصعوبة يتطلب صبرا و تحملا، و لذا فينبغي لمن تصدى للتحقيق أن يتصف بالأمانة و حسن الخلق و سعة الاطلاع و المعرفة. فقراءة المخطوط القديمة التي كتبت بها المخطوطات خاصة المغربية منها و الأندلسية بحاجة إلى مراس و صبر و تدبر. فإن اللحن في القراءة سينتج عنه لحن في النص، و الخطأ يولد خطأ. كما أن الأمانة العلمية تقتضي من المحقق أن يأتي بالنص كما كتبه مؤلفه أو أملاه، و بالتالي فإن وجد خطأ في النص أو تحريفا أورده كما هو دون تصحيح أو تغيير إلا أنه يمكنه تصحيحه في الهامش أو آخر الكتاب. و يستثنى من ذلك الآيات القرآنية. و أضاف بعض الكتاب الأخطاء الإملائية و النحوية الصريحة كنصب الفاعل و رفع المفعول، و كذلك الحقائق المتفق عليها كأن يرد بأن عمر بن الخطاب ثالث الخلفاء الراشدين، حيث يعلم أن ورودها - يقينا - كان خطأ أو سهوا.

هذا و يجب على من أراد القيام بتحقيق لمخطوط في أي موضوع أن يكون له إلمام و خبرة بذلك الموضوع حتى يمكنه من فهم النص فهما صحيحا، وعليه أن يقوم بدراسة بعض المؤلفات التي تعالج نفس الموضوع حتى يكون على بصيرة نافذة. ثم بعد ذلك عليه أن يتصدى لجمع كل ما يستطيع الوصول إليه من نسخ المخطوط الذي يريد تحقيقه، ثم يرتبها وفقا للمتعارف عليه في علم التحقيق كأن يقدم النسخة التي بخط المؤلف إن وجدت ثم التي أجازها أو عرضت عليه فراجعها، فالنسخ التي كتبها تلاميذه في عصره و من ثم ترتيب النسخ الأخرى من الأقدم للأحدث أو باتباع معيار آخر قد يراه أنسب.

و هناك أمور هامة يجب على المحقق القيام بها بجانب تصديده لنص الكتاب وهي (3):

- 1- تخرج الآيات القرآنية و الإشارة إلى أرقامها و السور الواردة بها
- 2- تخرج الأحاديث النبوية الشريفة و الإشارة إلى سندها و مكانها في كتب الحديث
- 3- الآيات الشعرية يشير المحقق إلى مكانها في الدواوين و نسبتها إلى قائلها
- 4- وضع تراجم مختصرة للأعلام الواردة في النص
- 5- التعريف بالبلدان و الأماكن الواردة في النص.

و من هنا ندرك أن عملية تحقيق نصوص المخطوطات تحتاج إلى مهارات علمية يجب أن يتقنها المحقق كسعة الأفق و الاطلاع و إتقان مهارات التعامل مع المصادر العلمية بمختلف أشكالها و أنواعها، إضافة إلى صفات هامة كالصبر و

الأناة و الإنصاف و عدم التحيز. و يمكن الإضافة إلى ذلك أنه في هذا العصر ينبغي له أن يحسن التعامل مع الوسائل الحديثة المستخدمة في تخزين و بث النصوص العلمية و غيرها كالفهارس الآلية و المكتبات الرقمية و غيرها من الوسائل المتوافرة عبر الشبكة العالمية للمعلومات.

و يتميز التراث الفكري العربي بوجود عدد من المؤلفات الموسوعية التي تقع في عشرات المجلدات، و يتطلب هذا النوع من المؤلفات جهدا و وقتا أطول لتحقيقها، إضافة إلى ما يتطلبه ذلك من تنوع للمعرفة و الخبرة لمن يهتدى لهذا العمل. و لذلك فإن القيام بتحقيق مثل هذه المؤلفات من قبل فريق عمل متخصص فكريا، منظم إداريا سوف يسهم في سرعة الانجاز و دقة العمل، شريطة الالتزام بخطة عمل متفق عليها من الجميع، و يشرف على تنفيذها ذوو خبرة في علم التحقيق و سعة اطلاع في موضوع الكتاب المحقق.

4. قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة

هو من أضخم كتب التراث العربي على الإطلاق حيث يقع في أكثر من 90 جزءا.

4.1. مؤلف الكتاب:

هو من تأليف الشيخ جميل بن خميس بن لافي بن خلفان السعدي من أهل القرط، من بلدان آل سعد الواقعة بمنطقة الباطنة من عمان. لم تعرف سنة ولادته بالتحديد إلا أن المصادر العلمية تشير إلى أنه كان من أبرز علماء القرن الثالث عشر الهجري حيث توفي رحمة الله عليه في عام 1279هـ / 1862م بعد حياة حافلة بالعلم والعمل. كان صاحب اعتناء واسع واطلاع جامع، وهمة بارزة مكنته من وضع واحدة من أضخم الموسوعات العلمية في تاريخ الحضارة الإسلامية. أخذ العلم من الشيخ حمد بن خميس السعدي، والشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي وهو من العلماء المشهود لهم بغزارة العلم و تنوع المعارف بعمان. و قد عاصر الشيخ مجموعة من علماء القرن الثالث عشر أبرزهم الإمام المحقق سعيد بن خلفان الخليلي الذي يعد من كبار علماء عمان المتأخرين. و من تلاميذه ابنه محمد الذي نسخ بعض أجزاء كتاب قاموس الشريعة، والشيخ محمد بن سليم الغاربي، وهو من تولى إرسال نسخة من كتاب قاموس الشريعة إلى قطب الأئمة الشيخ محمد بن يوسف أطفيش الجزائري. و من آثاره العلمية إعادة ترتيب أرجوزة الشيخ سالم بن سعيد الصائغي المنحى العماني التي كان كثيرا ما يورد منها أبياتا في نهاية أجزاء موسوعته العملية قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة، وهو الكتاب الذي اعتبره الشيخ مشروع حياته، ولم يترك لنا كتابا غيره، حيث بذل فيه جهده، واستغرق فيه وسعه جمعا وترتيا وتبوييا وتهديبا، حتى غدا أكبر كتاب إباضي على الإطلاق، وهو يقع في تسعين جزءا (4).

4.2. منهج التأليف.

يقول الشيخ جميل بن خميس السعدي في مقدمة كتابه "وسميته: «قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة»". ثم شرح منهجه في تأليف الكتاب موضحا أنه اتخذ من كتاب بيان الشرع الجامع للأصل والفرع الذي ألفه الشيخ محمد بن إبراهيم الكندي في القرن الخامس الهجري أصلا لكتابه، حيث يقول: "فاعتمدت على رأيي، وتناولت قصارى ما في كتاب «بيان الشرع الجامع للأصل والفرع»، فحذفت منه التكرار، وحالفت بين بعض مسائله في التقديم والتأخير

للاستقرار، أعني ما تكرر لفظاً لا معنى، مما رأيت عنه الكفاية والغنى، فوافقت بين أندادها، وفارقت بين أضدادها، ويُمتمت كل مسألة في مسلكها، ونظمت كل جوهرة في سلكها؛ ليحمل التناسب ويكمل التقارب". و إضافة إلى ذلك فقد أضاف إليه كثيراً من مسائل المتقدمين والمتأخرين ما استحسنته من آثار أهل العدل والفضل من المسلمين. و كانت أكثر الزيادات التي أضافها للكتاب ما وصله من آثار علماء عمان المتأخرين، لاسيما من تأليف وتصنيف الشيخ الفقيه أبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي رحمه الله.

و قد كانت بداية تأليف الكتاب سنة 1256هـ / 1840م، و هذا الذي أورده المؤلف في مقدمة كتابه حيث قال: "وكان الابتداء لتحريره وتأليفه وتقريره في أول سنة ألف سنة ومائتي سنة وخمسين سنة وست سنين من هجرة سيد المرسلين". ثم لم يزل يهذبه ويرتبه ويضيف إليه، وقد يزيد له بعض الأبواب إلى قبيل وفاته، فقد عثر على نسختين بخط المؤلف للجزء 44 من كتاب قاموس الشريعة، الأولى منهما سنة 1260هـ، والأخرى سنة 1277هـ وفي هذه النسخة إضافة باب غير موجود في النسخة الأولى، وسنة كتابة هذه النسخة قريبة من سنة وفاة المؤلف وهي سنة 1279هـ. و علاوة على ضخامة الكتاب و سعة موضوعاته فإنه يتميز باحتوائه على كل أبواب الشريعة من العقيدة والفقه و أصوله، والآداب والأخلاق، وجملة كبيرة جدا من الآثار و أقوال العلماء من مختلف المذاهب الإسلامية من القرن الأول الهجري إلى القرن الثالث عشر الهجري. و قد بذل المؤلف جهدا كبيرا في ترتيب مادة الكتاب ترتيبا دقيقا لكي يسهل على القارئ الرجوع إلى فصوله و أبوابه، وقد قام في كثير من الأحيان عند الكلام عن موضوع معين عرضا بالإحالة إلى الجزء الذي فصل فيه ذلك الموضوع. كما أنه وضع له فهرسا تفصيليا لمواضيعه في بداية كل جزء، حيث يذكر الموضوع الرئيسي الذي يتناوله ذلك الجزء وعناوين الأبواب التي تغطي ذلك الموضوع، حيث بلغت الفهارس الإجمالية للكتاب 186 صفحة (5).

4.3. الطبقات السابقة للكتاب

في عهد السيد برغش بن سعيد بن سلطان (1287-1305هـ / 1870-1887م) دخلت زنجبار أول مطبعة لطباعة الكتب العربية هناك، و ابتدأ العمل بها عام ألف ومائتين وسبعة وتسعين (1297هـ) [1880م]، و كانت طباعة كتاب قاموس الشريعة الحاوي طرقها باكورة أعمالها، حيث طبع منه سبعة عشر (17) مجلدا. و إذا اعتبرت تلك الطبعة الأولى للكتاب فكانت طبعته الثانية بعد قرن من ذلك التاريخ حين شرعت وزارة التراث و الثقافة طباعة أجزائه تباعا منذ سنة 1401هـ - 1982م حتى توقفت عام 1428هـ - 2007م بإكمال طباعة الجزء الحادي و العشرين منه (6).

5. مشروع تحقيق الكتاب:

هدف القائمون على مشروع التحقيق إلى إخراج الكتاب كاملا ومحققا لأول مرة في التاريخ بعد أن مضى على تأليفه أكثر من قرن ونصف، ميسراً بفهارس متنوعة تُمكن القارئ من الوصول إلى المعلومة في أسرع وقت وبأيسر سبيل، نشرًا للعلم، وخدمة للتراث الاسلامي، و إغناء للفكر الإنساني.

5.1. بداية المشروع

كانت البداية عام 2002 م عندما تصدى القائمون على مكتبة الجيل الواعد لإخراج الكتاب بأي صورة كانت، تلبية لرغبة المشايخ وطلبة العلم. إلا أنه و مع مرور الوقت واجه العمل عقبات كثيرة تمثل معظمها في التنظيم و غياب الرؤية الواضحة و ضعف الموارد المالية و البشرية اللازمة لإنجاز المشروع، مما استدعى العُدول إلى خطة عمل واضحة المعالم، تأخذ في الحسبان أهمية الكتاب، و حجمه و تنوع المهارات المطلوبة لإخراجه على الوجه اللائق به. و في عام 2009 تم التنسيق مع عدد المهتمين بالموضوع للبحث عن آلية جديدة لإنجاز العمل بالسرعة و الدقة المطلوبة.

5.3. فريق العمل

وضعت خطة لإنشاء فريق عمل له رؤية واضحة و أهداف متفق عليها، يعمل كل فرد منه وفق الخطة المرسومة له لإنجاز المهام المطلوبة منه تحت إشراف مباشر من رئيس الفريق. وقد روعي في اختيار الأعضاء الانسجام و التوافق و التفرغ التام، و ذلك لضمان سلامة التنفيذ و استمرار العمل دون انقطاع قد يخل بالخطة المرسومة، أو التقليل من مستوى جودة الأداء. وعلى هذا الأساس انطلقت التجربة الجديدة في تحقيق قاموس الشريعة، بتفريغ كوكبة من الباحثين من عمان و من وادي ميزاب بجمهورية الجزائر على طول السنة لإنجاز العمل، يتم رفدهم في الإجازة الصيفية بمجموعة أخرى من المهتمين للمساعدة في بعض الأعمال بغرض اختصار الوقت و تسريع إنجاز المشروع. و قد مر تكوين الفريق بمراحل تضمنت اختيار عدد من المهتمين، وضع لهم برنامج تدريبي لتعليم مهارات الطباعة السريعة و التنسيق و المتابعة، إضافة إلى المهارات اللازمة لعملية تحقيق النصوص و غيرها. نتج عن ذلك اختيار من وجد فيه الجدية و المهارة و الانضباط ليكونوا عماد الفريق الذي أوكلت إليه مهمة الاستمرار في إنجاز أهداف المشروع.

و من هذا الفريق تفرعت عدد من الفرق، وزع عليها أجزاء العمل طبقاً للمهارة و القدرة التي يمتلكها أفراد كل فريق، و من هذه الفرق الفرعية:

• فريق للرقن، يهتم بتفريغ محتوى النسخ المخطوطة إلى ذاكرة الحاسبات الآلية.

• فريق للمقابلة، يختص بمقابلة النسخ ببعضها للاطلاع على مدى الاتفاق و الاختلاف فيما بينها.

• فريق للضبط، و يتكون ممن لهم القدرة على ضبط النص دون إحلال بالمادة العلمية أو تغيير لمقصد المؤلف.

• فريق للتخريج، و مهمته تخريج الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية الشريفة.

5.3. خطة العمل

تم تقسيم العمل إلى مراحل و ليس إلى أجزاء، حيث تم اعتبار العمل في جميع الأجزاء كعمل واحد، و ذلك تمهيداً لإصدار الكتاب، بعد اكتمال تحقيقه كاملاً بكل أجزائه دفعة واحدة. و من هنا فإن خطة العمل تضمنت المراحل التالية:

• البحث عن النسخ. و نظرا لتعدد أجزاء الكتاب و تشتتها في عدد من المكتبات داخل البلد و خارجها، فقد تم معاملة كل جزء من أجزائه كأنه كتاب مستقل، حيث تتم متابعة كل النسخ التي يمكن الحصول عليها

منها.

• مقارنة النسخ لاختيار النسخة الأم. و قد عانى الفريق من الزيادات التي كانت توجد ببعض الأجزاء و النسخ، و تمييزها من الزيادات التي قام بها المؤلف نفسه. و يعود السبب في ذلك إلى أن المؤلف كان يراجع و يضيف في أجزاء الكتاب حتى بعد اكتماله. و كانت أفضل النسخ كما حددها فريق التحقيق هي نسخة الشيخ محمد بن يوسف أطفيش، فهي نسخة كاملة و تم اختيارها و إرسالها له بواسطة الشيخ محمد بن سليم الغاري و هو من تلاميذ الشيخ السعدي مؤلف الكتاب.

• رقع النص، بعد جمع النسخ المطلوبة كانت الخطوة التالية هي عملية الرقن، و يقصد بها تحويل نص المخطوط بكل أجزائه إلى ذاكرة الحاسب الآلي. يقوم بهذا العمل الفريق المخصص للرقن دون التدخل في تغيير أي شيء في النص، حتى لو توهم الراقن خطؤه. و تتم مراجعة النص المرقون بعد ذلك بواسطة اثنين من أعضاء الفريق للتأكد من سلامة النقل، و خلو النص من أي إضافة أو حذف من قبل الراقن.

• المقابلة. عند الإطمئنان إلى صحة النسخ المرقونة توجه للمقابلة، حيث يقوم الفريق المختص بذلك بمقارنة جميع نسخ الجزء المرقون بالنسخة التي تم اعتمادها لتكون النسخة الأم. و تتم هذه العملية بواسطة شخصين من أفراد الفريق يقرأ أحدهما من نسخة و يتابعه الآخر من النسخة الأم. و إذا ما تم اكتشاف اختلاف بين النسخ يدرج ذلك في الهامش دون التدخل في تصحيحه أو تعديله أو ترجيح أي منه و ذلك لأن هناك فريق آخر مكلف بهذه المهمة.

• ضبط النص. يتم بعد انتهاء المقابلة ضبط نص المخطوط تمهيدا لإخراجه في صورته النهائية. و يختار لهذه العملية من يمتلك معرفة و خبرة في العلوم الشرعية و اللغوية، و يقوم بهذا العمل في المرحلة الحالية اثنان ضابط للنص و مساعد له. و يمتلك هذا الفريق صلاحية إثبات النص أو حذف الزائد عليه و إكمال الناقص منه. و في هذه المرحلة أيضا يتم عزل كل ما يراد تخريجه من الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية الشريفة. أو ما يراد توضيحه و شرحه من أسماء الأعلام و الأماكن الجغرافية و المصطلحات التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح. و هناك فريق آخر من المتخصصين يقوم بهذا العمل.

• مراجعة صحة الأسماء و الموضوعات التي تم تخريجها و عملية الضبط من خلال فريق مختص يتكون من

شخصين: أحدهما متخصص في علوم الحديث، و آخر ممن لديه خبرة في الأنساب و الأعلام

● المراجعة النهائية، من قبل رئيس الفريق و مساعدين له لضمان جودة عمله و صلاحيته للنشر

6. الإشراف و التمويل

كانت مسألة التمويل هي التي كانت تؤرق العاملين على المشروع. حيث كانت الخطة تقتضي تفريغ الباحثين الذين تم اختيارهم لهذا العمل دون أن يكون لهم ارتباط بأي أعمال أخرى تستهلك الوقت المحدد للعمل. و يتطلب هذا الأمر توفير المتطلبات الأساسية لكل أعضاء الفريق من مسكن و مآكل و غيره، إضافة إلى بث الطمأنينة في نفوسهم بتوفير كل ما تتطلبه عوائلهم و أبنائهم من أساسيات الحياة. و بالتالي يضمن استقرارهم و عدم سعيهم إلى البحث و سائل أخرى للرزق مما قد يهدد توقف المشروع أو عرقلة سيره. أما مسألة الإشراف فكان أمرها أيسر، حيث كانت مكتبة الجيل الواعد قد تبنت الإشراف على المشروع من بدايته مستعينة بعدد من المهتمين غير المتفرغين كلياً ممن تسمح أوقاتهم بمتابعة سير المشروع و مراجعة أعماله، كما تمكنت من الاتفاق مع بعض المتخصصين بالتطوع حين الحاجة للمراجعة الموضوعية و اللغوية. ثم انبثقت من خضم ذلك النقاش فكرة لإنشاء مركز علمي للتحقيق تشرف عليه مكتبة الجيل الواعد بتولى الاهتمام بتحقيق هذا الكتاب و غيره من الكتب التي يرى المركز ضرورة تحقيقها و نشرها. و قد تم بالفعل العمل بالمركز المذكور، بعد أن تطوع أحد أهل الخير بتمويله. فتم تأجير مقر دائم للمركز يتكون من شقتين في مدينة الخوير بمسقط تضمان غرفاً لسكن أعضاء الفريق الذين يأتون من خارج المدينة، و صالات للعمل تم تجهيزها بأجهزة الحاسب الآلي و غيرها من الأجهزة المطلوبة. كما تم تخصيص رواتب شهرية مجزية للمتفرغين للعمل من أعضاء الفريق.

7. الخاتمة

يزخر التراث العربي بصفة عامة، و العثماني بصفة خاصة بعدد من الكتب الموسوعية التي أبدعتها أنامل المفكرين و العلماء العرب على مدى أربعة عشر قرناً من الزمن، فقد تتبع معد هذه الدراسة مع زميل له في جامعة السلطان قابوس (7) المؤلفات العثمانية الموسوعية التي تتوافر منها نسخ مخطوطة أو مطبوعة في شتى مجالات العلم و المعرفة و استطاعا الوصول إلى 22 منها، و من تلك المؤلفات ما يصل إلى عشرات المجلدات ككتاب بيان الشرع الجامع للأصل و الفرع للشيخ محمد بن إبراهيم الكندي الذي يقع في 73 جزءاً، و المصنف للشيخ أحمد بن عبدالله الكندي في 41 جزءاً و غيرهما من الكتب الموسوعية، و على الرغم من طباعة بعض هذه المؤلفات و نشرها، فإن معظمها لم ينل حقه من التحقيق العلمي الرصين، حيث كانت همة ناشريها تنحصر إلى إخراجها من ضيق أرفف المخطوطات إلى سعة المكتبات و معاهد العلم، حتى و إن صاحب ذلك بعض الأخطاء الطباعية و الإملائية فخروجها مع أخطاء محتملة فيها خير من حبسها عن طلبة العلم و الباحثين. على أن أي عمل إنساني لا يكاد يخلو من خطأ أو سهو مهما بذل فيه من جهد. و يعد مشروع تحقيق كتاب قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة فاتحة خير لكل المصادر العلمية المخطوطة، حيث يمكن أن يكون نموذجاً يحتذى من قبل المهتمين و الباحثين في موضوع تحقيق النصوص و نشرها. كما أن المركز العلمي للتحقيق الذي تم إنشاؤه لتنظيم العمل بمشروع تحقيق الكتاب، و مده بالخبرات العلمية لإدارته، و توفير مصادر التمويل اللازمة لإنجازه، يمكن أن يكون له دور في المستقبل للقيام بمهام التحقيق و البحث العلمي لكتب التراث و غيرها. سائلين الله جلّت قدرته التوفيق لكل من ساهم و يساهم في هذه الأعمال، و أن يجعل جهودهم مصدر نفع للبشرية بما توفره من مصادر للعلم و المعرفة.

المصادر

- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، مج 10، بيروت: دار الفكر: ص 49-52
- عبدالسلام محمد هارون، تحقيق النصوص و نشرها، القاهرة: مكتبة السنة، 1410 : ص 42-52
- عبدالرحمن عميرة، أضواء على البحث و المصادر، بيروت: دار الجيل، 1992م: ص 64-67
- موقع المذهب الإباضي <http://www.ibadhi.net/vb/showthread.php?t=5259>
(استرجع بتاريخ 2103/3/5)
- موقع المذهب الإباضي <http://www.ibadhi.net/vb/showthread.php?t=2100>
(استرجع بتاريخ 2103/3/5).
- خلفان بن زهران الحججي، المخطوطات العربية في المكتبات العمانية: دراسة لتكوينها و تنظيمها و سبل الإفادة منها، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1997م: ص 35-37
- موسى بن ناصر المفرجي و خلفان بن زهران الحججي، الإنتاج الفكري العماني: دراسة تحليلية للمؤلفات العمانية الموسوعية. مسقط: وزارة التراث و الثقافة، 2006